مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني
اسم الكاتب: م.م. احسان عبدالهادي النائب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6757
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 00:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مفهوم النخبة في الفكر السياسي الالماني

المدرس المساعد
احسان عبد الهادي النائب
باحث في الشؤون الافريقية

المقدمة

يكاد يكون من المتفق عليه ان علم الاجتماع السياسي قد ظهر الى حيز الوجود في اللحظة التي تمت فيها التفرقة بين الواقع السياسي والواقع الاجتماعي. ولاشك ان الجدل الذي ثار خلال الأربعينات من القرن التاسع عشر، قد اسهم في ابراز بعض جوانب علم الاجتماع السياسي بمعناه الحديث. فخلال تلك الحقبة قدم كارل ماركس نقده الشهير لفلسفة القانون عند هيغل، وتناول شتاين الحركات الاجتماعية، وان مصطلح المجتمع كان حديثا" قصد به الإشارة الى العلاقات الاجتماعية المتبادلة. ونتيجة لذلك مال بعض الكتاب الى تحليل الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي، بحيث اصبح الواقع السياسي تابعا" للواقع الاجتماعي.

وبتطور ا لدراسات الاجتماعية ظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل (البناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي والجماعة السياسية)، كما تبلورت مفاهيم للبحث تلائم قدر الامكان دراسة الواقع الاجتماعي – السياسي الجديد.

وباستطاعتنا التميز بين اتجاهين نظريين اساسيين يعبران بصفة عامة عن مسار البحث في علم الاجتماع السياسي. فالاتجاه الاول تعبر عنه الدراسات التاريخية المقارنة التي حاولت الكشف عن الخصائص للانساق السياسية – الاجتماعية والتغيرات التي تطرأ عليها. اما الاتجاه الثاني فتمثله الدراسات التي تنطلق من الفكر الماركسي المحدث، تلك الدراسات التي رفضت المقولات الوظيفية التي تبنتها دراسات الاتجاه الاول.

وايا" كانت الفروق بين الاتجاهين، فان الفكر السياسي بوجه عام قد حاول الكشف عن بناء القوة في البلدان التي شهدت ثورات صناعية وبرجوازية. ومن اجل ذلك نجده يطرح تساؤلات اساسية تتعلق بطبيعة الحكم واهدافه .

ولاشك ان الماركسية قد قدمت في هذا المجال اجابه عن هذه التساؤلات ، فهي تنطلق من قضية اساسية هي ان علاقات الانتاج تمثل الاساس الضروري لفهم كل الجوانب السياسية في المجتمع.

ولقد احدثت الماركسية رد فعل عنيف في الفكر السياسي، وبدا ذلك واضحا" في ظهور نظريات عديدة تبرر نظم الحكم القائمة وتسعى للدفاع عنها عن طريق التسليم بان كل مجتمع

يشتمل على فئتين أساسيتين: فئة حاكمة قليلة العدد، وفئة محكومة كثيرة العدد، وبمقتضى ذلك تتولى الفئة الاولى مقاليد القوة في المجتمع ، بحيث تصبح صاحبة السلطة النهائية في اصدار القرارات الاساسية في المجتمع، بينما تنحصر مهمة الفئة المحكومة في طاعة الفئة الحاكمة وتنفيذ قراراتها ٠

ومن الواضح ان الهدف الاساسي لهذه النظريات، والتي اتفق على تسميتها (نظريات النخبة) يتمثل في الدفاع عن وجود نخبة حاكمة تكتسب شرعيتها واحقيتها لانها تمثل في نهاية الامر نتاجا" لطبيعة بناء القوة في مجتمع٠

ان دراسة النخبة تمثل تحليلا" لذلك المنظور الهام الذي يعالج العلاقة بين السياسة والمجتمع٠ والفكرة الرئيسة التي تنهض عليها نظريات النخبة هي فكرة تركز القوة دائما" في ايدي اقلية، وهذه ظاهرة عامة في كافة المجتمعات بغض النظر عن طبيعة المجتمع ٠ فاذا تسألنا من هم الذين يصنعون القرارات الحاسمة في المجتمع؟ او من الذين يكتبون القانون ويفسرون مواده؟ ومن هم الذين يحركون الموارد الرئيسة للمجتمع؟ الخ، ان الاجابة على هذه التساؤلات، انه (اقلية) او (النخبة) مختارة تتولى هذه المهام٠

وحينما تصل النخبة الى مركز القوة فانها تبذل غاية مافي وسعها للمحافظة عليه، فهي تستعين بالقوة الشرعية ومواردها المتاحة من خلال المركز الذي تشغله في الدولة، وقد تلجا الى وسائل الاعلام، والى غير ذلك من اساليب المحافظة على اوضاعها. وحينما تسيطر النخبة على المصادر التي تشكل من خلالها الأيديولوجيا، فانها تخلق شرعية لحكمها وسيطرتها حتى وان كانت هذه الشرعية غير قائمة٠

هذا وقد اهتم علم الاجتماع السياسي بمناقشة النخبة والقوة في الحياة الاجتماعية والسياسية في مختلف المجتمعات بقصد تطوير نظرة مقارنة لهذه القضايا. والواقع ان دراسة الدور السياسي للنخب اصبحت تمثل موضوعا" هاما" للبحث في العلوم الاجتماعية والسياسية منذ اواخر القرن التاسع عشر، فلقد جذب دور تلك الاقليات الصغيرة في التاثير على المسائل السياسية والاجتماعية علماء السياسة والاجتماع، اذ اعتقد بعضهم ان النخب تمثل تلك الجماعات التي تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة في سياسة المجتمع، ولها من القوة والنفوذ ما يتعدى اية جماعات اخرى في المجتمع باسره، وتصور اخرون ان هذه النخب هي مصدر القيم ومنبع المعايير والاتجاهات، ومن ثم فهي العامل الاساسي لتحقيق التكامل الاجتماعي٠

وعلى الرغم من تعدد التفسيرات التي طورها العلماء لمفهوم النخبة ودورها السياسي والاجتماعي ، فان الشيء المتفق عليه ان دراسة النخبة ودورها السياسي والاجتماعي، تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي ٠

ان البحث في مفهوم النخبة يتطلب استجلاء العديد من المفاهيم السياسية الاخرى مثل (القوة، الطبقة الحاكمة، الاوليغارشية) وقد اصبحت هذه المفاهيم تتصدر معظم كتابات علماء الاجتماع السياسي٠

كما ان مناقشة النخب انما هي في جوهرها تحليل لبناء القوة في المجتمع بحيث نستطيع ان نتعرف عما اذا كانت الجماعات المهيمنة والمسيطرة هي جماعات متماسكة وواعية وبامكانها ان تسهم في تنمية المجتمع، ام انها جماعات محافظة لا توجهها سوى مصالحها الخاصة٠

فضلا" عن ذلك ان دراسة النخب فوق ذلك تدفعنا الى القاء نظرة شاملة على النظم السياسية والسلوك السياسي ، والقوة السياسية ، والايديولوجية السياسية ولهذا يذهب بعض الدراسين الى ان علم الاجتماع السياسي هو في جوهره دراسة للنخبة في صلتها بالظواهر الاجتماعية والسياسية الاخرى ٠

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي

اولا : مفهوم النخبة :

استخدمت كلمة (النخبة) في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين وامتد استخدامها فيما بعد لتشمل الاشارة الى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة او الطبقات العليا من النبلاء ٠

ان اول استخدام معروف لكلمة (النخبة) في اللغة الإنكليزية ، هو ماورد في قاموس اوكسفورد سنة ١٨٢٣ ثم شاع استخدامه في نهاية القرن التاسع عشر (١) ٠

ولقد اصبحت دراسة النخب موضوعا" رئيسيا" من موضوعات العلوم السياسية منذ اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ٠ يرجع بعض الدراسين البدايات الحقيقية لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من الافراد النابهين الى اعمال افلاطون الذي طالب ان يتولى الفلاسفة حكم المجتمع باسره .

ويعود التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة الى الدفاع عن حكم العلماء ورجال الصناعة(٢)٠

وهناك من يتناول بالتحليل مايسمى بالنخبة الحاكمة، فيؤكد تمايز الافراد المنتمين الى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية .

لقد تم تقسيم النخبة الى طبقتين هما (النخبة الحاكمة) وهي تضم اولئك الذين يؤدون دوراً ملموساً ومباشراً في ادارة شؤون الحكومة، و (نخبة غير حاكمة) وهم كافة اعضاء الطبقة او النخبة بمعناها الواسع. لقد نظر الى النخبة بوصفها جماعة من الاشخاص اما في وضع يسمح لها بممارسة السلطة بشكل مباشر او في وضع يمكنها من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية

وهذه القلة التي هي اساساً الطبقة السياسية او النخبة الحاكمة والتي تتألف من اولئك الذين بامكانهم التأثير على القرارات بشكل مباشر تخضع لتغيرات هامة في عضويتها خلال مرحلة زمنية معينة، وغالباً ما يكون مصدر هذه التغيرات هو ولوج افراد من ذوي المستويات الدنيا في المجتمع الى مستوى القلة الحاكمة او اتحاد جماعات اجتماعية جديدة، واحلال النخبة المضادة محل النخبة القائمة كما يحدث عادة في الثورات، وهذه هي الظاهرة التي يطلق عليها مصطلح (دورة النخبة) (٣)٠

ثانيا : نظريات النخبة:

لقد ظهر مفهوم النخبة في القرن التاسع عشر، ثم شاع بعد ذلك في النظريات الاجتماعية عامة، وعلى الاخص لدى باريتو وموسكا . يرفض باريتو الديمقراطية التمثيلية القائمة على المساواة في الحقوق بين افراد المجتمع، ومن ثم الانتخابات والاستفتاء الشعبي، لان الافراد متباينين فيما بينهم من ناحية المواهب والكفاءة. اذ ينقسم افراد المجتمع الى مرتبتين؛ هما المرتبة

السفلى (اللانخبة) والمرتبة العليا (النخبة)، والاخيرة تنقسم الى (نخبة حاكمة) و(نخبة غير حاكمة) (٤).

اما موسكا فقد فرق على نحو منهجي بين النخبة وبين الجماهير، والفكرة الرئيسة لديه انه توجد في كافة المجتمعات طبقتان، احداهما حاكمة والاخرى محكومة، الاولى قليلة العدد وتقوم باداء جميع الوظائف السياسية وتحتكر السلطة والنفوذ ، اما الطبقة الثانية فاكثر عدداً، تخضع للطبقة الاولى على نحو شرعياً حيناً، وتعسفياً احياناً اخرى (٥).

اما نظرية النخبة الحديثة لـ(ميشلز) فانها ترى ان النظام الديمقراطي في التطبيق ما هو الا حكم الاقلية (الاوليغارشية) وان مؤسسات الحكم الديمقراطي قائمة على مساهمة الجماهير في الحياة العامة وبخاصة عن طريق ا لاقتراع في الانتخابات التمثيلية وتكوين الاحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات الجماهيرية ، تهيئ وصول الاقلية الى مراكز السلطة.

وعليه فان الاقلية تحكم فعلا" (النخبة) وباسم الجماهير نظريا" في المنظمات الجماهيرية وبخاصة الاحزاب السياسية . ويعزز ميشلز سيطرة (النخبة) الى مقتضيات التنظيم الذي غدا ضرورة في المجتمع الحديث والذي جعل مستحيلا" ان تشارك الجماهير بالحكم بصورة مباشرة لاسباب ذات طبيعة تقنية وادارية (٦).

ان الفكرة المركزية لميشلز هي ان سيطرة النخبة تعتمد على التنظيم أي ان القدرة على التنظيم لا تضمن السلطة فحسب وانما ايضا" ان أي بنية لاي مجتمع منظم تولد لا محالة نخبة. وحيث يوجد تنظيم توجد اقلية ، ويستخلص ميشلز من ذلك قانونه المشهور (قانون الاوليغارشية الحديدي) الذي يحكم كل المنظمات الاجتماعية .ويتضمن القانون المذكور ان أي تنظيم تصبح القيادة فيه ضرورية لنجاحه واستمراره.

وطبيعة التنظيم هي على نحو يسمح باعطاء السلطة والامتيازات الى جماعة القادة الذين لايمكن فيما بعد لاتباعهم ان يحاسبوهم ، رغم ان القيادة يجري اختيارها عن طريق الانتخاب ومن المفروض ان القادة هم وكلاء الذين انتخبوهم (٧) .

وهناك مجموعتان من العوامل التي تسبب هذه النتيجة ، هما العوامل التنظيمية، والعوامل البيسيكولوجية، غير ان العوامل الاولى اكثر اهمية اذ انها متأتية عن الخبرات في التنظيم ومن ثم تبعث الى الوجود البيروقراطي، اما العوامل الثانية فمتأتية من كون ان الجماهير ليس لها إلاقسط ضئيل من المعلومات حول المسائل السياسية الدقيقة، الامر الذي يجعلها تسير وراء القلة من الافراد الذين يولون اهتماما" كبيرا" بذلك ولهم المعرفة والخبرة في التعامل معها(٨).

ومع ان ميشلز اجرى دراسته التي تميزت بالمنهج العلمي في البحث الا انه لم يقدم صياغة محددة لقانونه الحديدي، الا ان معناه واضح تماما" . ففي كل تنظيم لا بد ان توجد القيادة لكي يكتب له النجاح، وطبيعة التنظيم تمنح القادة والامتياز، والقادة في التنظيم هم الذين يعبرون عن آراء الأعضاء، ويتدعم موقفهم باستمرار نتيجة لعوامل تنظيمية واخرى بسيكولوجية. ويذهب بعد ذلك الى ان الاقليات الحاكمة تسعى باستمرار الى ايهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يمكن مواجهة ما يتهدد المجتمع من اخطار خارجية .وطبقا" لهذه الايديولوجية تنظر الاقلية الحاكمة الى اية معارضة تنشا بوصفها

عنصرا" تخريبيا" يفيد منه الاعداء ، وقد تتبنى هذه الاقلية اسطورة الديمقراطية التي تجعل من القائد المنتخب انتخابا" ديمقراطيا" تعبيرا" دائما" عن ارادتها الجمعية(٩).

ويدافع (ميشلز) عن الديمقراطية لكونها تسمح ببروز عدد من الاحزاب المتنافسة (والتي يقود كل منها اقلية) والتي يضمن التنافس فيها مقدارا" معينا" من التاثير غير المباشر للشعب الذي ينبغي على الاحزاب ان تراعيه. ان الميل الديمقراطي يقيد الاقلية ولكنه لا يمنعها(١٠) .

اما (شومبيتر) فقام بتقديم وجهة نظر في الديمقراطية اذ قال محددا" الطريقة الديمقراطية: ((هي التدبير المنظم للوصول الى قرارات سياسية يستطيع فيها الافراد الحصول على سلطة التقرير ، بواسطة صراع تنافسي على اصوات الشعب)) (١١).

ويرى (كارل ما نهايم) في اراء اصحاب نظريات النخبة تبريرا" غير عقلاني (التدخل المباشر) وللتبعية الغير مشروطة لقائد ما ، فقد استقر رايه فيما بعد على اعتبار هذه النظريات منسجمة مع الديمقراطية ، اذ انه يكفي للديمقراطية ان المواطنين على الرغم من انه لا يسمح لهم بلعب دور مباشر في الحكم بصورة دائمة ، لديهم امكانية جعل مطامحهم محسوسا" بها بين مدة واخرى (١٢) .

اما الاتجاه الاقتصادي عند (بيرنهام) فهو يسعى الى تطوير صيغة ملائمة للتوفيق بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة وبين نظريات النخبة ، من خلال دراسة بيرنهام عن الثورة الادارية والفكرة الرئيسة في هذه الدراسة تتلخص في ان النظام الراسمالي اخذ في التدهور وانه من الضروري ان يحل محله مجتمع جديد يسيطر عليه من الناحية الاقتصادية والسياسية نخبة ادارية واعتمد على نظريات النخبة بان هناك في المجال السياسي صراعا" بين الجماعات سعيا" وراء القوة والمكانة وينتهي الصراع نخبة بسيادة نخبة تتولى صنع القرار الملائم (١٣).

ثالثا : نماذج النخب :

هناك اتجاه في دراسة النخبة يسعى الى ترجمة النظرية الى دراسات واقعية ، يطالب اصحاب هذا الاتجاه باستبدال مصطلح النخبة بمصطلح (النخبات) على اساس ان المجتمع الحديث يتسم بالتباين والتخصص وتنوع الانشطة يشهد بالضرورة عدة نخب، وان لكل منها دور تؤديه في المجتمع (نخب سياسية وغير سياسية ،وعموما" فان هذا الاتجاه يطلق عليه اصحاب نظرية (تعدد النخبات) وهم الذين يرون ان المجتمع لا يضم هرما" واحدا" للقوة وانما يتالف من مجموعة اهرامات متدرجة للقوة ولعل اهم التصنيفات واكثرها شيوعا" هو ذلك التمييز بين تدرج القوة ، والثروة، والمكانة .فممارسة القوة في هذا الصدد تشير الى قدرة المرء على المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي يمكن ان تحدث تغييرا" في توازن الامتيازات التي يحصل عليها الافراد الاخرين ، ومثل هذه القرارات قد تكون قرارات حكومية او ذات طبيعة ادارية (١٤) .

وفي هذا السياق يمكن القول ان المجتمع الواحد لا يشهد بناء واحد للقوة ، وانما الجماعات يمكن ترتيبها في تدرج هرمي للقوة كل في مجالها الخاص.وبصدد ذلك وضع ماكس فيبر اصول الاتجاه النظري الذي يدرس (جماعات المكانة) فيذهب الى ان لكل جماعة مكانة لها اسلوبها الخاص في الحياة ، الذي يميزها عن الجماعات الاخرى .ولخص فيبر الفارق بين

(الطبقة) (المكانة) بقوله ((يمكن المرء ان يقول بدرجة كبيرة من التبسيط ان الطبقات تتخذ لها ترتيبا" متدرجا" وفقا" لعلاقاتها بالانتاج وحيازة السلع، في حين ان جماعة المكانة تتدرج على اساس استهلاك السلع الذي يعبر عن اساليب متميزة للحياة)) (١٥). ولاشك ان كل جماعة تسعى لتحقيق وضع اجتماعي متفوق لها ، وقد تتمكن بعض الجماعات في حالات معينة من الحصول على اعتراف نظامي لهذه المكانة .

النخبة العسكرية:

حظت النخبة العسكرية تاريخيا" بالاهتمام نظرا" للدور الهام الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات وفي توجيه الامور السياسية (١٦).

وهذه الدراسة كشفت عن عوامل هامة بالنسبة لدراسات النخبة ، مثل الاصول الطبقية للنخبة، وعملية التنشئة الاجتماعية ، وطبيعة القيم السائدة بين هذه النخبة ،واثر هذه العوامل في ايجاد جماعة قيادية قوية ومتماسكة ، واهم من ذلك انها كشفت عن نقطة هامة وهي تحول القوة الكامنة الى قوة فعلية واثر ذلك في رسم السياسات والسلوك السياسي (١٧).

وهناك اتجاهات في دراسة النخبة العسكرية ، فمثلا قدم (فاينر) تحليلا" للنخب العسكرية يستهدف تطويرا" ملائما" لها رغم استعانته بالمادية التاريخية ، وثمة محاولة اخرى تكشف عن الالتقاء بين وجهتي النظر السوسيولوجية والتاريخية وهي محاولة جانوفيتز ، والتي استهدفت تقديم صورة اجتماعية سياسية تفحص اثر الثقافة السياسية والقيم المرتبطة بها في بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود .كما استطاع ان يجيب على الكثير من التساؤلات الخاصة بالنخبة العسكرية ومدى الوعي السائد بينها ، وتزايد اهمية المهارات التنظمية والادارية(١٨).

نخبة المثقفين :

المثقفون يمثلون تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الافكار ، وغالبا" ما تضم هذه الفئة، المؤلفين، الفنانين، العلماء، الفلاسفة، المفكرين، الدينين، والمتخصصين في النظريات الاجتماعية ، والمعلقين السياسيين .والواقع ان المثقفين كطبقة مختلفة من الطوائف الدينية والطبقات الحاكمة قد لعبوا دورا" هاما" في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء وبخاصة حينما جعلوا من انفسهم (نقادا" للمجتمع) من حيث تزعمهم لواء معارضة الطبقة الحاكمة ،واكدت دراسات عديدة دور المثقفين في الحركات الثورية والعمالية (١٩) .

وهناك تفسيرات للدور الذي يقوم به المثقفون ، اذ تجعل نفسها طبقة اجتماعية وتتجه نحو تكوين جماعة خاصة بها او ان لديهم القدرة على توزيع ولائهم بين الطبقات ويدافعون عن المصالح العامة (٢٠).

النخبة الادارية :

وهي التي تهتم بالنخبة التي اخذت تلعب دورا" هاما" في مجالات الصناعة والاعمال من حيث الإداريين سوف يكونون نخبة متخصصة تحتل مكانة رئيسية في المجتمع المعاصر .

والاكثر من ذلك ان المتوقع لهذه النخبة ان تكون طبقة حاكمة جديدة تمارس سيادة سياسية وادارية واقتصادية.

والجدير بالذكر ان قضية فصل الادارة عن الملكية لم يكن لها التاثير المزعوم فهناك ارتباط وثيق بين المديرين والملاك وهناك من يقول ان كبار المديرين واولئك الذين يوصفون

بالثراء الفاحش ،لايمثلون جماعات متميزة ،وانما بينهما رابطة وثيقة في عالمنا المعاصر كما يقفون على حقيقة بان هناك تطور اداري لم يحدث تغييرا" راديكاليا" في الراسمالية ،وان دراسة نخبة العمل والادارة سوف تكشف عن نخب فرعية ذات اهتمامات ومصالح ووجهات نظر مختلفة الى حد ما (٢١)٠

النخبة البيروقراطية:

نبعت دراسات النخبة البيروقراطية عن ذلك الانتشار الواسع النطاق الذي حققته التنظيمات الكبرى في المجتمع الحديث ، فلم تعد البيروقراطية قاصرة على المجال الحكومي ، وانما تخطت هذا المجال لتمتد الى الاحزاب السياسية والنقابات والتعليم ،والصناعة ووصفت سيطرة البيروقراطية على انها صورة من صور السيطرة الادارية ٠

ان التفرقة التي اقامتها النظرية الليبرالية بين الدولة والاقتصاد سوف تفقد قيمتها طالما ان الدولة سوف تجد نفسها في موقف يجعلها تتدخل باستمرار في الحياة الاقتصادية ،سواء عن طريق التاميم او التخطيط المركزي ٠

ومن النتائج التي ستترتب عن ذلك تشابه الادوار للحكوميين والمديرين بل سوف يصبح من اليسير تبادل هذه الادوار طالما انها تحتاج الى نفس المستوى من التدريب والمهارة (٢٢)٠

المبحث الثاني : الاطار السياسي

اولا : من الطبقة الحاكمة الى نخبة القوة :

لعلنا نلخص نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي: في كل مجتمع من المجتمعات (باستثناء اكثرها بدائية) فئتين يمكن التمييز بينهما:-

أ. طبقة حاكمة

ب. طبقة او اكثر خاضعة او محكومة ٠

يمكن تفسير الوضع المسيطر الذي تحتله الطبقة الحاكمة اذا ما فسرنا ملكيتها للوسائل الاساسية للانتاج الاقتصادي ،وان كانت سيطرتها تمتد لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكري ٠

هناك صراع لا ينفك بين الطبقة الحاكمة والطبقات الخاضعة ، وان طبيعة هذا الصراع ومجراه يتأثران اساسا" بتطور القوة الانتاجية أي التغير الذي يطرأ على التكنولوجيا ٠

ان من السهل تحديد ابعاد الصراع الطبقي في المجتمعات الراسمالية الحديثة ذلك لان التعارض بين المصالح الاقتصادية يبدو واضح ما يكون في هذه المجتمعات ولايمكن ان تعوقه عن الظهور اية روابط شخصية كتلك التي كانت سائدة في المجتمع الاقطاعي ٠هذا فضلا" عن ان تطور الراسمالية قد ادى الى استقطاب متطرف للطبقات ٠ والمجتمع الرأسمالي الحديث يتميز بعد ذلك كله بتركز هائل في الثروة يصاحبه فقر مدقع مع سعي تدريجي لا زالة الطبقات الاجتماعية الوسيطة او الانتقالية ٠

ان صراع الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي سينتهي حتما" بانتصار الطبقة العاملة وسيتبع هذا الانتصار اقامة مجتمع لا طبقي (٢٣) ٠

وهناك عدد من المبررات تسند توقع حدوث المجتمع اللاطبقي المبرر الاول فهو ان الراسمالية الحديثة تميل الى خلق طبقة عامة متجانسة قوية بحيث يصعب ان تظهر من خلالها في المستقبل تقسيمات اجتماعية جديدة ٠والمبرر الثاني هو ان الكفاح الثوري للعمال يخلق بينهم

تعاونا" قويا" وعاطفة واخوة وان مثل هذه العاطفة تتدعم وتقوى من خلال المذاهب الاخلاقية والاجتماعية التي تتبناها الحركة الثورية وهي مذاهب واضحة في فكر ماركس ، اما المبرر الثالث فهو ان الراسمالية ذا تها تخلق ظروفا" مادية وثقافية للمجتمع اللاطبقي فالظروف المادية تتمثل فيما تقدمه الراسمالية من انتاج هائل يجعل من الممكن اشباع الحاجات الأساسية لكل الناس وما يترتب على ذلك من ازالة حدة الكفاح نهوض بالحياة الريفية وعلى الاخص في مجال التعليم وانتشار المعرفة العلمية واهتمام الجماهير بالحياة السياسية (٢٤) .

ولقد سيطرت نظرية ماركس على الفكر الاجتماعي ولعبت دورا" حاسما" في نمو الحركة العمالية. اما وجوه النقد التي وجهت الى الماركسية فعديدة ومتنوعة فالتفسير الاقتصادي للتاريخ خضع لهجوم عام مؤداه، انه تفسير يستند الى عامل او سبب واحد لا ينهض بذاته لتفسير التعقد ا لذي تنطوي عليه التغييرات التاريخية. وقد لفت (شومبيتر) الانظار الى صعوبة تفسير نشاة الاقطاع الاوربي في ضوء العوامل الاقتصادية ، حينما اوضح ميل النظم الاجتماعية الى المحافظة على شكلها وطابعها في ظروف اقتصادية متغيرة والواقع ان ظهور المجتمعات الاقطاعية يمثل مشكلة صعبة بالنسبة للنظرية الماركسية .فعلى الرغم من ان هذه المجتمعات قد ظهرت بشكل مباشر نتيجة لاتحاد تقاليد الزعامة العسكرية والملكية الزراعية والاحتكارية في مجتمعات زراعية مستقرة (وهذا يعني ان تشخيص هذه المجتمعات على هذا النحو لا يجعلها تفلت من التفسير الاقتصادي للتاريخ الا ان هذه المجتمعات قد ظهرت أساسا" بوصفها كيانات او مخلوقات سياسية حاولت اتخاذ رد فعل مضاد من الانهيار الذي أصيبت به الإمبراطوريات المركزية) (٢٥).

وقد يكون اكثر الانتقادات التي وجهت لنظرية ماركس قوة هو ذلك الذي يستطيع ان يلقي الشكوك على التفسير الاقتصادي لنشاءة الراسمالية الحديثة على ما اوضحه ماركس واشهر هذه الانتقادات يتمثل فيما قدمه (ماكس فيبر) في مؤلفه (الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) فقد اوضح فيبر ان تطور الرأسمالية قد تطلب تغييرا" عنيفا" في اتجاهات الناس نحو العمل وتراكم اهم العناصر المتضمنة في التعاليم البروتستانتية .

والواقع ان فيبر قد ادخل عددا" من الاعتبارات في مناقشته من ذلك مثلا" الاعتراف بان البروتستانتية قد لعبت قبولا" من جانب الجماعات التي كانت بالفعل تمارس نشاطات اقتصادية رأسمالية (٢٦).

ان قيمة مفهوم ماركس للطبقة الحاكمة يتوقف الى حد كبير على صدق نظريته الاجتماعية العامة. فان لم تكن كذلك ،فسيترتب على ذلك تصور الطبقة الحاكمة كما لو انها نابعة من القوة العسكرية فقط او انها تعبر في الوقت الحاضر عن قوة الاحزاب السياسية .على اننا لا زلنا بحاجة للتحقيق من ان اتحاد الطبقة الحاكمة قد تطلب تركز مختلف اشكال القوة في يدها أي القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية .كما اننا نحتاج للتحقق من ان تكوين هذه الطبقة قد بدا حينما تم القبض على مقاليد القوة الاقتصادية . وهناك حالة اخرى تلائم نموذج ماركس في كثير من الوجوه هي البرجوازية التي عاصرت الراسمالية في بدايتها فتطور البرجوازية كطبقة اجتماعية عامة يمكن تفسيره من خلال التغييرات الاقتصادية ، ذلك ان ظهورها في المجال الاقتصادي قد صاحبه حصولها على اوضاع قوة اخرى في المجتمع وعلى الاخص في

مجالات السياسة والادارة والقوة العسكرية والتعليم (٢٧).

والواقع ان حصول البرجوازية على القوة في مختلف نشاطات المجتمع كان عملية مضطربة في بعض الاحيان ، كما انها لم تكن تحدث بنفس الطريقة في كل بلدان اوربا لذلك يمكن ان نعد نموذج فيبر تجريدا" مشتقا" من واقع تاريخي معقد ، حاول فيه ان يجمع في اطار واحد – تجربة الثورة في فرنسا وتجربة الثورة الصناعية في انكلترا .

وبرغم ذلك فقد بدت البرجوازية اقل تماسكا" في وجوه عديدة اذا ما قورنت بالنبالة الإقطاعية فالقوى الاقتصادية والسياسية العسكرية لم تتجمع مرة واحدة في ايدي نفس الاشخاص، كما ظهرت ضروب مختلفة من صراع المصالح بين جماعات مختلفة وهو ما اطلق عليه ماركس بالبرجوازية وفضلا" عن ذلك فالمجتمع الراسمالي ذاته يعد اكثر انفتاحا" وديناميه مما كان عليه المجتمع الاقطاعي – لذلك نجد ان بنمو المهن الفكرية العلمانية تنشا مذاهب متصارعة عديدة .ولقد توقع ماركس ان تطور الراسمالية سيصاحبه استقطاب للطبقتين الأساسيتين وهما البرجوازية والطبقة العاملة الصناعية .وان الحكم الذي ستمارسه البرجوازية سيكون حكما" سافرا" يتصف بقدر كبير من الكبح . على ان ما ذهب اليه لم يتحقق في المجتمعات في الراسمالية المتقدمة فالاشكال المختلفة تميل الى اتخاذ شكل محدد مميز ، ومصادر القوة ذاتها تبدو عديدة ومتنوعة والتعارض بين الطبقتين الأساسيتين خفت حدته بظهور طبقات وسطى جديدة وتبلور تباين مهني معقد ،فضلا" عن تبني حكم سياسي يميل قدر استطاعته للاعتدال وتفادي الكبح المباشر .ولقد كان احد العناصر الهامة في هذا التطور ادخال حق الانتخاب العام الذي يتضمن من حيث المبدا فصلا" كاملا" بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية .

والملاحظ ان ماركس كان قد وصف الانتخاب العام بانه خطوة ثورية ، وان ذلك سيتيح الفرصة لنقل القوة السياسية الى يد الطبقة العاملة (٢٨) .

وهكذا يبدو انه اذا كانت العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية قد نشأت في مجتمع الاقطاعي وبداية الرأسمالية حينما فرضت قيود على الملاك في ممارسة كل حقوقهم السياسية الا ان هذه العلاقة لم تظهر بمثل هذه السهولة في المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية الحديثة ، فضلاً عن فكرة وجود طبقة حاكمة محددة ثابته قد اصبحت فكرة يسودها الغموض . ورد الماركسيون على ذلك بالقول بأن البرجوازية في الانظمة السياسية الديمقراطية تحكم دائماً متسترة وراء التأثير غير المباشر للثروة .

تلك هي بأختصار بعض المشكلات الاساسية الكامنة في تصور ماركس للطبقة الحاكمة. ومن الواضح ان قيمة تصور ماركس تتمثل في انها محاولة دقيقة لتحليل مصادر القوة السياسية وتفسير التغيرات الاساسية التي تطرأ على النظام السياسي . وبأستعانة ماركس بهذا التصور نجح التعبير عن فكرة كثيراً ما كانت تتردد بالتفكير الشعبي وفي النظرية الاجتماعية على السواء، وهي ان احد الملامح البنائية الاساسية في المجتمعات الانسانية ، انقسامها الى طبقة حاكمة من ناحية وطبقات خاضعة من ناحية اخرى . كذلك تمكن تقديم تفسير لاسباب هذا التقسيم فضلاً عن انه استطاع ان يقدر التغييرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي حينما درس ظهور الطبقات وتلاشيها .

لقد ظهر مفهوم (النخبة الحاكمة) و (الطبقة السياسية) كبديلين عن تصور ماركس

والهدف من ذلك هو البرهنة على استحالة تحقيق مجتمع لاطبقي ، وان مفهوم النخبة الحاكمة يحاول تفادي مشكلة اثبات ان طبقة معينة تسيطر بالفعل على كل وجوه الحياة الاجتماعية. ولكن ذلك قد يحدث فقط اذا ما ضحينا بأي محاولة تسعى الى تفسير الظواهر التي تشير اليها هذه الطبقة . وهناك عنصراً اخراً في وضع الطبقة الحاكمة يحتاج الى توضيح، خاصة اذا ما أخذنا تأثيره على مواقف اخرى يكون فيها وجود مثل هذه الطبقة امراً مشكوكاً فيه فلما كانت قوة الطبقة الحاكمة تنشأ عن وضعها كطبقة مالكة ولما كانت هذه مشكلة ان تنتقل في يسر من جيل الى جيل فأن هذه الطبقة تستطيع بذلك ان تحقق طابعاً استمرارياً لانها ستتألف من جماعات اسر تمثل بذاتها العناصر المكونة للطبقة التي تنتقل خلالها ملكية الارض عبر اجيال عديدة والواقع ان بناء الطبقة الحاكمة لايتغير كثيراً ذلك لان بعض الاسر الجديدة قد تكتسب عضويتها بينما قد تتلاشى اسر قديمة ، ومعنى ذلك ان عدداً كبيراً من افراد هذه الطبقة يظل محتفظاً بعضويته من جيل الى جيل ٠ ولا يحدث تغيير حاسم على بناء الطبقة الحاكمة الا اذا طرات تغيرات سريعة على نظام الانتاج والملكية ٠ في هذا الحالة يمكننا القول بان طبقة حاكمة قد احتلت مكان طبقة اخرى (٢٩)٠

واذا ما وجدنا ان حركة الافراد والاسر بين المستويات الاجتماعية المختلفة مستمرة وشاملة بحيث يتعذر على أي جماعة من الاسر ان تستمر لفترة طويلة في موقف سيطرة اقتصادية وسياسية ، فاننا سنكون مضطرين الى التسليم بان هذا المجتمع لايتضمن نخبة حاكمة والواقع ان هذا الموقف الذي يوصف بانه (دورة النخبة) في نظريات النخبة او حراك اجتماعي يمثل في نظر عدد من العلماء الخاصية الثانية الهامة للمجتمعات الصناعية الحديثة (الخاصية الاولى هي اقرار حق الانتخاب العام) وان وجهة النظر السابقة ستجعلنا نصل الى وجهة نظر (كارل مانهايم) وهي ان تطور المجتمعات الصناعية يمكن ان يوصف بانه حركة من نظام قائم على النخبة بعبارة اخرى من تسلسل اجتماعي مستند الى توريث الملكية الى تسلسل مستند الى الجدارة والانجاز ٠وتكشف مقابلتنا بين مفهومي (الطبقة الحاكمة) و(النخبة الحاكمة) عن جوانب هامة منها ان المصطلحين يتعارضان اذا ما نظرنا اليهما بوصفهما عنصران داخلان في اطار مؤلف من نظريات عامة واسعة النطاق تحاول تفسير الحياة السياسية وامكانية اقامة تنظيمات سياسية ٠٠وفي الوقت نفسه نجد ان المصطلحين يكملان بعضهما البعض من حيث اشارتهما الى انماط مختلفة من الانظمة السياسية او جوانب مختلفة للنظام السياسي الواحد(٣٠)٠

وباستعانتنا بهذين المفهومين ، يمكننا التمييز بين المجتمعات التي يوجد فيها في وقت واحد طبقة حاكمة ونخب تعبر كل منها عن مصالح خاصة ومجتمعات اخرى لا يوجد فيها طبقة حاكمة ، بل نخبة سياسية تستند في قوتها الى التحكم في الادارة او احتكار القوة العسكرية اكثر من استنادها الى حقوق الملكية والتوريث ، ومجتمعات ثالثة تشهد نخب متعددة لا تمثل في مجموعها جماعة متماسكة ، مستمرة ٠

ولكي نقيم مثل هذا التصنيف فاننا لا نزال بحاجة الى دراسة دورة النخب وتحليل العلاقة بين النخب والطبقات وتحديد الوسائل التي بمقتضاها تتشكل نخب وطبقات جديدة ٠

ثانيا : السياسة ودور ة النخبة :

نستطيع ان نجد مقال شهير لشومبيتر بعنوان الطبقات الاجتماعية في وسط متجانس

عنصريا" انه يميز بوضوح بين أنماط مختلفة من الدورة ، خاصة في الاجزاء التي خصصها" من مقاله لمعالجة (ظهور وانهيار الآسر داخل الطبقة) و(الحركة عبر الخطوط الطبقية) و(ظهور وانهيار الطبقات ككل)٠ ومن النقاط القيمة في دراسة شومبيتر انه اهتم بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة النخبة٠ فعند معالجته لحركة الاسر عبر الطبقات نجده يذهب الى ان عملية الصعود تتأثر بنشاط الفرد وذكائه ، في الوقت الذي تتأثر فيه بالظروف الاجتماعية ، مثل انفتاح الطبقة العليا وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادي ٠وبالمثل نجد شومبيتر – عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل – يمنح خصائص الافراد وزنا" معينا" ولكنه يؤكد ان التاثير الاعظم في هذا المجال ياتي عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات النخبة (ذلك ان وضع كل طبقة داخل البناء الاجتماعي العام يتوقف من ناحية على الاهمية المخلوعة على وظيفة هذا الوضع وعلى درجة نجاح الطبقة في اداء هذه الوظيفة من ناحية أخرى).

ولكي يوضح شومبيتر هذه العملية نجده يدرس ظهور النبالة المحاربة في المانيا ثم انهيارها اللاحق نتيجة التطور الذي طرا على الجهاز الاداري ثم شيوع توريث الارض ٠ اما العوامل الكامنة وراء الانهيار فتتمثل في ضعف الاهمية الاجتماعية لوظيفة الكفاح الفردي (أي نزع السلاح داخل المجتمع) والتغييرات الاقتصادية التي وائمت ظهور ملكيات زراعية (٣١) ٠

وهناك نقطة هامة عالجها ماركس هي طبيعة التغييرات الثورية واسبابها في المجتمع٠٠٠ والواقع ان هذه النقطة لا تزال بحاجة الى تبني منظور اوسع من ذلك الذي تبناه ماركس عندما اهتم بتحليل ثورات القرن التاسع عشر ٠فعند ظهور الجماعات الاجتماعية وتدهورها ، يمكننا ان نلاحظ عمليتين أساسيتين : الاولى ، تتمثل في حصول افراد المستوى الاجتماعي الجديد بشكل تدريجي على اوضاع القوة وقد يحدث ذلك من خلال التحالف مع النخبة الصاعدة والحكام القائمين في المجتمع ٠

والثانية هي دراسة اسباب ظهور النخب وتحليل اختلاف انماط دوراتها تمثل في الوقت الراهن هدفا" لا يجب الدراسات السياسية ان تتغافله.

وهناك نقطة اخرى تظهر عند تأملنا للكتابات الحديثة في هذا الموضوع وتوكد نظرية ماركس الى حد.ما وهي : انه لا يمكن تفسير الثورات الحديثة في ضوء نشاطات النخب الصغيرة الحجم ، ذلك ان هذه الثورات لا تحدث الا عن طريق الطبقات ككل ٠

اذن فالطبقات تمثل القوة الموجهة ، اما قادة النخبة فيظهرون الى حد ما خلال عملية تشكيل الطبقة وتطورها ،أي ان النخبة لا تخلق بذاتها الطبقة ،كما انها لا تسهم في احداث حركة الجماعات داخل نطاق التدرج الاجتماعي ٠

ولما كانت أحجام الجماعات تشكل نخب جديدة ، فانها قد تستطيع بمرور الزمن ان تجبر النخب القائمة على التنازل لها عن نصيب من قوتها السياسية (٣٢)٠

ثالثا : النخبة والديمقراطية :

كانت وجهة النظر الاساسية التي تضمنتها أعمال اصحاب نظريات النخبة الكلاسيكيين ، هي مناهضة الديمقراطية ،بمعنى ان حكم الاغلبية مسالة لا يمكن ان تتحقق فآي شكل من اشكال الحكومات يتعين ان يضم نخبة حاكمة قليلة العدد. وباستطاعتنا ان ان نعثر على

شواهد تاريخية تؤيد هذه الحقيقة ،في حين ان أصحاب نظرية تعدد النخب يرون المجتمع ينطوي على عدد من الجماعات وكل جماعة لها قادة يديرون امورها الداخلية ومن ثم فان الديمقراطية ممكنة في ضوء هذا التعدد للنخب ٠

غير ان محاولات بذلت للتوفيق بين فكرتي النخبة والحكومة الديمقراطية ،وكان (مانهايم) من اكثر الذين ساهموا في هذه المحاولات فقد كتب يقول(اننا نفترض ان الديمقراطية لا تتميز بعدم وجود طبقات النخبة ولكنها تتسم بوجود نموذج جديد لاختيار النخبة وتفسير ذاتي جديد لمفهوم النخبة) اما التغييرات الهامة التي تحدث خلال التحول نحو الديمقراطية فتستند الى قاعدة شعبية ،وذلك ما يعلل انه تعني شيئا" لدى الجماهير (٣٣)٠

وثمة دراسة اخرى حاول (شومبيتر) من خلالها ان يقدم تعريفا" للديمقراطية مؤداه ذلك الترتيب النظامي الذي يستهدف التوصل الى قرارات سياسية ويكتسب من خلالها الافراد والقوة على اتخاذ القرار في اطار صراع تنافسي من اجل اصوات الناس) ٠

ولعل هذا التعريف يلائم تلك الانظمة السياسية التي تعتمد على الاحزاب السياسية المتنافسة كما ان هذا التعريف يؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه القيادة في الديمقراطيات الحديثة ٠

ويقترب تصور(شومبيتر) هذا من وجهة نظر (ماكس فيبر) عن القائد السياسي الشخصي الذي لديه مسؤولية اتخاذ القرار والذي لا بد ان يمنح الحرية الكافية التي تمكنه من تحمل أعباء مسئوليته ٠

ومع ذلك كله فمن المتحقق ان استمرار وتطوير النظام الحكومي الديمقراطي لا يعتمد اساسا" على تعزيز المنافسة بين جماعات النخبة التي تمارس أنشطتها في مجالات بعيدة تماما" عن ملاحظة او رقابة المواطنين العاديين ولكنه يعتمد على خلق وايجاد الظروف التي يسمح فيها لعدد كبير من المواطنين ان لم يكن لها جميعا"بالمشاركة الايجابية الفعالة في تقرير تلك المسائل الاجتماعية التي تؤثر بحيوية في حياتهم الفردية والتي تكون فيها التفرقة بين النخبة والجماهير قد بلغت اقل درجة ممكنة ٠

ولن يتحقق ذلك الا اذ تدعم نظام الحكم الذاتي والذي يمكن ان يتجلى في المجال الاقتصادي وهناك تجارب عديدة في هذا الصدد ، وتعتمد هذه التجارب على مبدا المشاركة في الادارة وفي العملية السياسية الأساسية المتمثلة في صنع القرارات (٣٤)٠

المبحث الثالث : النخبة والبيروقراطية

اولا : المفهوم السياسي للبيروقراطية :

هناك افكار عديدة تجمعت تحت عنوان البيرقراطية وفي عام ١٨١٣ عرف القاموس الالماني البيروقراطية بانها:- (السلطة والقوة التي تمنح للأقسام الحكومية وفروعها وتمارسها على المواطنين) ٠

ومنذ ان تحددت البيروقراطية على هذا النحو ظهرت استخدامات مختلفة للمصطلح ، وقد حاول ميشلز وفيبر تعديل نظرية البيروقراطية والابتعاد عن اصولها الاولى ٠ فلقد انطلق ميشلز في مؤلفه الاحزاب السياسية من تحليل للطبقة الحاكمة وان البيروقراطية ٠

ضرورة ملحة في الدول الحديثة واعتمد على معلومات تاريخية مقارنة عن الاحزاب السياسية واستطاع ان يكشف عن مدى حاجة هذه الاحزاب الى موظفين اداريين للقيام بالاعمال

والمهام المختلفة ثم لا يلبث هولاء الموظفين ان تحولوا الى متخصصين في مختلف قطاعات التنظيم .

اما القادة فانهم بدورهم يحتاجون الى مهارات وتدريبات لكي يستطيعون ادارة هذا التسلسل الرئاسي ومن ثم يصبحون قادة متخصصين ولكنهم ينفصلون عن عضوية التنظيم العامة وذلك نتيجة للخلفية الثقافية والاجتماعية الخاصة بهم ولكن ميشلز حاول بعد ذلك ان يفسر البيروقراطية تفسيرا حتميا" على اعتبار ان كل من ينظر الى التنظيم يرى بضرورة الاوليغارشية (حكم الاقلية) ومعنى ذلك انه اكد القانون الحديدي للاوليغارشية (٣٥).

اما التقدم بدراسة البيروقراطية في حد ذاتها وتنمية المنظور السوسيولوجي ، والاهتمام بفحص مضمون المصطلح وتبيين خصائصه وعناصره فقد ظهر بوضوح في اعمال (ماكس فيبر) .اما معالجة نظريته للبيروقراطية تبدأ من محاولته لتحديد مفاهيم علم الاجتماع ، اذ اشار الى مفهوم التنظيم ذلك الذي يعبر عن انتظام العلاقات الاجتماعية ووجود قائد تسانده هيئة ادارية لتحقيق اهداف التنظيم . وينبع ذلك عن الحقيقة التي مؤداها: ان السلوك الإنساني موجه نحو مجموعة قواعد وهي حقيقة ذات مغزى خاص بالنسبة للتحليل السوسيولوجي فكان وجود القواعد المحددة يعتبر خاصية ضرورية لكل تنظيم ، وبدون هذه القواعد لا نستطيع ان نحدد ما يدخل ضمن مقولة السلوك التنظيمي وما يعد خارجا" عنها وقد اطلق فيبر على قواعد التنظيم هذه مصطلح النظام الاداري اما الهيئة الادارية فهي تخضع لهذه القواعد ،كما ان عليها ان تراقب خضوع بقية الاعضاء لها. واهم مظهر للنظام الاداري هو تحديد صاحب الحق في اعطاء الاوامر أي ان الادارة والسلطة مرتبطان ببعضهما بالضرورة (٣٦).

ويناقش فيبر مفهوم القوة التي في رايه قدرة شخص معين على فرض أرادته على سلوك الاشخاص الاخرين دون مقاومة ولكن القوة بهذا المعنى العام تكاد تشمل مجالات لا حصر لها ومن ثم فاننا يجب ان نحصر اهتمامنا بنموذج معين للقوة وهو ذلك الذي نطلق عليه مصطلح السلطة حينما يمثل الافراد للاوامر الصادرة من الرؤساء ويعتقدون ان ذلك واجب مفروض عليهم .وهكذا ادخل فيبر مسالة الاعتقاد في شرعية القوة والسلطة (٣٧) .

التحليلات السياسية لماكس فيبر :- ان فهم موقف فيبر لا يتيسر الا امن خلال السياق العام لأفكاره السياسية والاجتماعية فنظرا" لأهمية البيروقراطية في الحياة الحديثة اعتبرها فيبر جوهر نظريته في المجتمع .

ومع انه ركز دراسته حول أسس التنظيم البيروقراطي الحكومي الا ان المبادى التي طورها تصلح لتحليل التنظيمات الرسمية المعقدة بصفة عامة وترتكز تحليلاته للبيروقراطية على تصوره لطبيعة علاقات القوة في المجتمع، فهو يعرف القوة بانها (قدرة شخص معين وإمكانيته في فرض ارادته على سلوك الاخرين) ولكن القوة بصفة عامة ليست محور اهتمامه بل هناك نموذج لعلاقة القوة اهتم به ، ذلك الذي نطلق عليه مصطلح (السلطة) وهي علاقة القوة بين الحاكم والافراد حين يمارس الحاكم القوة باعتبارها حقا" مشروعا" له كما يعتقد الافراد ان من واجبهم طاعة الحاكم فالسلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحكام والافراد كما ان تنفيذ الاوامر وتحقيق الصلة الدائمة بين الرؤساء والمرؤوسين .وحاول فيبر ان يصنف نماذج السلطة وفقا" ما ياتي: الاعتقاد في شرعيتها ووجود

الجهاز الاداري الملائم ،كما انه ميز بين ثلاثة نماذج السلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية وتنظيمات ادارية متباينة ،النموذج الاول هو السلطة الملهمة (الكارزمية) التي تقوم على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة او نموذج لشخصية يحتدى بها لما لديه من مثل وقيم او بسبب نظام ابتدعه احد الزعماء ويتميز الجهاز الإداري السائد في ظل هذا النظام بعدم الاستقرار كما يتالف غالبا" من عدد قليل من الاشخاص المقربين للقائد والذين يقومون بدور الوسطاء بينه وبين الجماهير(٣٨)،

والنموذج الثاني هو السلطة التقليدية التي تستمد شرعيتها من المكانة التي يحتلها اولئك الذين يشغلون الاوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية كما هو الامر في الملكيات الي لا تزال قائمة ،

واخيرا" هناك السلطة القانونية التي تقوم على اساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد او معايير موضوعية غير شخصية أي ان هناك اعتقادا" رسميا" في تفوق بناء معين من المعابير القانونية كما ان مصدر هذه السلطة ايضا" تفويض الذين يقبضون على مقاليدها الحق في اصدار اوامرهم بهدف اتباعها(٣٩)،

ويطلق على الجهاز الاداري الذي تعتمد عليه السلطة القانونية مصطلح (البيروقراطية) التي تتميز بالاعتماد على القواعد والنظام الرسمي الذي يحدد طبيعة التسلسل الرئاسي والحقوق والواجبات الخاصة بكل مركز فيه ومن الواضح ان هذا النموذج للادارة يفصل تماما" بينها وبين الملكية فالمكانة فيه لا تعتمد على المولد او الوراثة ولكنها تستند بصفة مطلقة الى معايير رسمية،

ان تاليف (ماكس فيبر) لهو من الضخامة ومن الغنى بحيث تقتضي التأويلات الطويلة، وندون باختصار بعض اللمحات : -

ساهم فيبر الى حد كبير في ابراز اهمية البيروقراطية ، ان نموها في نظره هي الظاهرة الرئيسة في المجتمعات الحديثة وبهذا الصدد يظن ان أي نظام راسماليا" كان ام اشتراكيا" ليس بمناىً من هذه الدفعة الحديثة ،

فالمشكلة ليست في الاختيار بين الراسمالية والاشتراكية بل في تنظيم العلاقات بين البيروقراطية والديمقراطية ، وليس من المطلوب كما عندما ماركس ، خلق مجتمع ما بعد البيروقراطية بل في تطوير المجتمع البيروقراطية بالذات ،

ماكس فيبر هو ليبرالي ، يخشى عقلنه الوجود انه يخشى على الفرد من الزوال ، وخشيته هذه على الفرد تتطابق مع تصوره (للزعيم الملهم) الذي يعرف كيف يقيم بينه وبين الجماهير اتصالا" مباشرا" وغامضا" ،

ابرز فيبر أحاسيس القومي الألماني الا ان قوميته ترتكز على انتشار الثقافة وعلى انتصار القوة ان سياسته هي تعبير عن تمسك بالوضوح انتهت الى تفضيل الحقيقة على العمل(٤٠)،

ثانيا : البيروقراطية والاليغارشية عند ميشلز:

لقد ركز تحليله حول العمليات السياسية داخل التنظيمات الكبرى ذاتها حيث حاول ان يعيد بناء منهج ماركس من جديد لكي يؤكد الحاجة الى مدخل اكثر شمولا" ذلك ان النظرة

المكتملة للاشياء تنتج عن فعل قوى متعددة ذات طبيعة بنائية ٠

فلاشك ان النمو الاقتصادي عامل رئيسي في التغير الاجتماعي لكن ما اعلنه ماركس ان هناك قوى اخرى تجعل تحقيق الديمقراطية والاشتراكية على النحو الذي تصوره امر بالغ الصعوبة ٠وتتالف هذه القوى كما يرى ميشلز :-

١. طبيعة الكائن الانساني
٢. طبيعة الصراع السياسي
٣. طبيعة التنظيم ٠

واول نتائج هذه القوى الديمقراطية تحمل بين جوانبها الاوليغارشية ، تلك هي القضية الاساسية التي طورها ميشلز في مؤلفه (الاحزاب السياسية) ٠

وهكذا يؤكد صدق نظرية ميكافللي فيما يتعلق بسيادة النخبة وضالة فرص الديمقراطية وصعوبة وجود مجتمع غير منقسم الى طبقات في العالم الحديث ٠ وباختصار انتهى الى تاكيد القانون الحديدي الاوليغارشيه ذلك (ان كافة التنظيمات الكبرى الحديثة سواء أكانت احزابا" سياسية او نقابات او غير ذلك تكشف عن اتجاه اوليغارشي واضح وهو الذي يحدث التغيير في البناء التنظيمي الذي يظهر استقرارا" ملحوظا" ونتيجة لذلك يمكن القول ان كل تنظيم لا بد ان ينقسم الى اقلية تشغل اوضاع الرئاسة والتوجيه واغلبية تخضع لحكم هذه الاقلية) (٤١) ٠

بالنسبة الى ميشلز كما بالنسبة الى فيبر يعتبر الميل الى الاوليغارشية تفاعلية مشتركة بين كل التنظيمات المهمة وكلاهما يستنتج ان المجتمعات الاشتراكية هي كا المجتمعات الراسمالية بيروقراطية واوليغارشية ٠

في كتابه (الاحزاب السياسية) والذي يحمل عنوان اخر(بحث حول الاتجاهات الاوليغارشية في الديمقراطيات) يربط ميشلز دراسة الحكومات والاحزاب السياسية في نظرية عامة للتنظيمات وكل تنظيم يتطلب تخصيص المهام وتمييز اوضح بين الجمهور وحكامه ٠ ويثبت ان سيطرة الجماهير هي وهم بقوله٠٠ (عندما تحدث مشكلة بين الحكام والجماهير فالنصر هو دائما" للحكام اذا عرفوا كيف يظلون متحدين) (٤٢)٠

وما يسميه بقانون الاوليغارشية الحديدي فانه يرتكز ليس فقط على ميل الزعماء لتثبيت وتقوية سلطتهم بل ايضا" على الجمود الطبيعي لدى الجماهير الى تسلم عن طيبة قلب حقوقها قلة من الاختصاصين ٠فالميل الى البيروقراطية يبدو له كونيا" في العالم المعاصر والاتحادات العمالية ليست خروجا" عن القاعدة مع ذلك يستنتج ٠٠(انه علينا ان نختار الديمقراطية كاهون الشرين)) لا شك انه لا علاج فعال حقا" بالنسبة للاوليغارشية الا انه ليس من الواجب الكف عن القيام بالمحاولة مهما كان الامل بها ضئيلا" فانه سوف يوجد دائما" معارضون يهاجمون الاوليغارشية باسم الديمقراطية (٤٣)٠

الاستنتاجات والتقييم العام :-

لاشك ان دراسات النخبة استطاعت ان تطور المناقشات الايديولوجية وان تعمق العديد من المفاهيم واجراءت البحث في علم الاجتماع السياسي ويبدو ذلك واضحا" بصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع القوة والنفوذ في المجتمع وبين الجماعات الاجتماعية.

ولعلنا نستطيع ان نتعرض لبعض الانتقادات التي وجهت الى دراسات النخبة بصفة عامة سواء عند الذين اتجهوا اتجاها" تعدديا" او اولئك الذين حذوا الاتجاه الكلاسيكي ولقد استهدفت هذه الانتقادات معالجة مفاهيم العلوم السياسية على نحو اكثر دقة وتحديد ونلخصها في:-

أ. اوضحت بعض الدراسات ان علماء نظرية النخبة قد فشلوا في تحديد نطاق النفوذ او التاثير الذي نسبوه الى الافراد فالرغم بان شخصا" له قوة ونفوذ زعم لا ينطوي على معنى محدد طالما ان نطاق القوة غير معروف فلكل شخص انشطة معينة هي التي يمارس عليها نفوذه ٠ في حين اعتبروا اصحاب نظرية النخبة ان القوة تتسم بخاصية التراكم ومن ثم نظروا الى الشخص الذي لديه نفوذ او قوة بوصفه يستطيع ان يمارس هذا النفوذ في كافة المجالات ٠

ب. ويترتب على هذا الانتقاد نقد اخر وهو ضرورة التفرقة بين القوة والنفوذ الممكنة او الكامنة وبين القوة الفعلية من حيث اولئك الذي يشغلون المراكز الرئيسية في المجتمع ليس من الضروري ان يستغلوها في تحديد مجرى الاحداث ٠ ومعنى ذلك ان شخصا" معينا" قد يكون محدود النفوذ ولكنه يستخدمه بحماس بحيث يفوق أي شخص يحتل مكانة عالية ونطاق اوسع النفوذ ٠

ت. من المهم عند دراسة المجتمع تحليل ادراكات الاعضاء او تصوراتهم لبناء القوة في هذا المجتمع ٠وذلك كمطلب حيوي للدراسة الفعلية لهذا البناء فالتصور والواقع بينهما تداخل واضح وقد التفت الماركسيين خاصة لهذه النقطة حينما كانوا بصدد تحليل الايديولوجية ٠

فالاتساق الفكرية التي تدعم مصالح النخبة تصبح هي ذاتها جزء متكامل مع القيم التي تنظم ادراك المواطنين للنسق السياسي على نحو يدعم سيطرة النخبة فضلا" عن ان صورة بناء القوة لا تكون كما هي عند كل من المواطن العادي واعضاء النخبة ومن الضروري معرفة هذه الفروق عند دراسة النفوذ السياسي طالما انها ذات تاثير على طبيعة العلاقة بين الذين يتخذون القرارات وبقية اعضاء المجتمع ٠

وتقييم عام، يؤخذ على مفاهيم النخبة ما ياتي :-

ان مفهوم النخبة جامد لان المراتب العليا في المجتمع لا تقوم على ميزات ذاتية للتفوق عند الافراد فحسب وانما ايضا" على وضع اجتماعي طبقي فقد تكون هذه المرتبة الاجتماعية قد ورثت مركزها عن اسلافها كما يلاحظ ان بعض العوائل تحتفظ بمراكزها المتميزة رغم ان بعض افرادها غير موهوبين ٠

ان التباين بين الافراد يختلف من قطاع اجتماعي لاخر ولا يمكن الجمع بين المتفوقين في مجموعة واحدة نطلق عليها (النخبة) ٠ومن ثم ان مفهوم النخبة متناقض لانه لا يقوم على اساس التماثل بين المتميزين وانما على اساس هدف الحكم وتحقيق المصالح لافراد النخبة ٠

ان الحاجة الاجتماعية هي التي تخلق الهيئة التي تقوم باشباعها في المجتمع وهي التي تحدد اهدافها وبنيتها وسير العمل فيها وليس العكس ٠

ان افراد النخبة الذين في مراكز السلطة قد يتغيرون بسبب اواخر غير ان الطبقة الاجتماعية التي ينتمون اليها تظل مسيطرة٠ ان مفاهيم النخبة التي تؤكد على (الرجال العظماء) تؤدي الى بروز عبادة الشخصية.

وبالمقابل يدفع انصار نظرية النخبة بانها لا تتعارض مع الديمقراطية ويردون على منتقد يهم بان فكرة الاقلية الحاكمة تناقض النظرية الديمقراطية بقولهم ان حكم الاغلبية مستحيل التطبيق في الواقع ، وان الديمقراطية تتحقق عندما تكون مراكز السلطة في المجتمع مهيئة من الناحية المبدئية الى تسليم أي فرد اياها فضلا" عن ان الديمقراطية تتعزز باقرار التنافس للوصول الى السلطة من ناحية ومراقبة ومسائلة الناخبين المسؤولين من ناحية اخرى ٠

اما فيما يتعلق بان نظرية النخبة تشدد على عدم المساواة بين الافراد في المواهب والكفاءة يتناقض مع المفهوم الديمقراطي القائم على المساواة فيرد انصار النخبة بانه يمكن تفسير المساواة على انها مساواة في الفرص ومن ثم تؤخذ الديمقراطية على اساس انه شكل للمجتمع تتالف فيه النخب الاقتصادية والثقافية والسياسية مبدئيا" من مختلف المراتب الاجتماعية على اساس الكفاءة الشخصية وتعطي لذلك كافة الضمانات الديمقراطية الممكنة لكي تتم عملية تشكيل هذه النخب بحرية تامة ٠

والواقع ان المناقشة السياسية والمساواة في الفرص هما نتيجتان للنظرية الاقتصادية الليبرالية اذ ان مفهوم المنافسة على الزعامة السياسية يطرح مشاكل مشابهة لمفهوم المناقشة في الميدان الاقتصادي من بعض الوجوه ٠

ويبدو ان نظرية النخب السياسية لا تتعارض مع المفهوم العام للديمقراطية الغربية٠ ان خصم نظريات النخب الرئيسي هو الاشتراكية ،وان طرح مفهوم النخبة التي تحكم بسبب مزاياها الذاتية العالية كان مكرسا" اساسا" لدحض مفهوم الطبقة التي تحكم بناء على قوى اقتصادية ٠

وبمقتضى ذلك فان نظريات النخب تدور حول محورين :-

اولا": بيان مفهوم الطبقة الحاكمة خاطئ ، وذلك باظهار انتقال وتحول النخب بصورة متواصلة الامر الذي يحول دون تكون طبقة حاكمة ذات معالم واضحة وثابتة في المجتمعات المصنعة ٠

ثانياً: ان المجتمع اللاطبقي مستحيل التحقيق مادام يوجد في كل مجتمع او يجب ان يوجد اقلية تحكم فعلا" ٠

الهوامش :-

١. بوتومور ، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ١٩٧٢ ،ص ٥ ٠

٢. محمد علي محمد، اصول الاجتماع السياسي، ج٢ (القوة والدولة) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٨٩ ،ص ٥٧ ٠

٣. المصدر نفسه ، ص ٦٧ ٠

٤. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده) دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٣٨ ٠

٥. المصدر نفسه ، ص ٤٤٠ ٠

٦. المصدر نفسه ، ص ٤٤٢ ٠

٧. المصدر نفسه ، ص ٤٤٣ ٠

٨. المصدر نفسه ، ص٤٤٣ ٠

٩. محمد علي محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٤ ٠

١٠. صادق الاسود ، المصدر السابق ، ص٤٤٤ ٠

١١. بوتومور ،المصدر السابق،ص٨ ٠

١٢. المصدر نفسه ، ص ١٢ ٠

١٣.محمد علي محمد ، المصدر السابق ،ص٨٠ وينظر : محمود محمد سلمان ،الماوردي والاجتماع السياسي ، بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠١ ، ص ٦٨ .
١٤. المصدر نفسه ، ص٨٤ .
١٥.المصدر نفسه ،ص ٨٥ ــ٨٧ .
١٦. للمزيد من التفاصيل ينظر : ا.ن غر أنت وهاورولد تمبرلي ، أوربا في القرن التاسع عشر ، ترجمة بهاء فهمي ، القاهرة ١٩٥٠، ،ص ٢٥٣ .
١٧.محمد علي محمد ، المصدر السابق ،ص٨٨ .
١٨.المصدر نفسه ،ص٨٩ .
١٩.المصدر نفسه ، ص٩٠ .
٢٠.للمزيد من التفاصيل ينظر: ا. ن غرانت وهارولد تمبرلي المصدر السابق ، ص ٢٩٨ . وكذلك جان سيغمان ، الثورات الكبرى في التاريخ ،ترجمة هنريت عبودي ، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ١٢٧ .
٢١.محمد علي محمد ، المصدر السابق ،ص٩١ .
٢٢.المصدر نفسه ،ص٩٢ .
٢٣.بوتومور،المصدر السابق،ص٤٣ .
٢٤.المصدر نفسه،ص٤٤ .
٢٥.المصدر نفسه ، ص٤٥ .
٢٦.المصدر نفسه، ص٤٦ .
٢٧.قباري محمد إسماعيل ،علم الاجتماع الألماني ،ط١ شركة الإسكندرية للنشر ،مصر ،١٩٧١،ص ٣٨-٤٠ .
٢٨.المصدر نفسه،ص ٤٢-٤٤ .
٢٩.بوتومور ، المصدر السابق ،ص٤٧-٥٢ .
٣٠.المصدر نفسه،ص٥٣-٥٨ .
٣١.المصدر نفسه ، ص٧٤. وينظر كذلك :جورج جو فتش ، دراسات في الطبقات الاجتماعية ،ترجمة احمد رضا ،ص ١٩٧٢ ، ص ٢٢ .
٣٢.المصدر نفسه ،ص٨١ وينظر كذلك جورج جور فتش ، المصدر السابق ،ص ١٣٦
٣٣.محمد علي محمد ، المصدر السابق ،ص٩٨ .
٣٤.المصدر نفسه ،ص٩٩-١٠٠ . وينظر كذلك جورج جور فتش ،المصدر السابق ،ص١٤٦ .
٣٥.محمد علي محمد ،المصدر السابق،ص٢٥٣ .
٣٦.قباري اسماعيل ،المصدر السابق ،ص٣٣٠ .
٣٧.حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ،مطابع جامعة بغداد ، بغداد ،١٩٨٦ ،ص٥٣ .
٣٨.المصدر نفسه ، ص٦٢-٦٧ .
٣٩.محمد علي المصدر السابق ، ص٢٧٦ .
٤٠.جان توشار،تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية،بيروت،١٩٦٣، ص٦٣٤ .
٤١.محمد علي محمد ، المصدر السابق، ص٢٨٣ .
٤٢.جان توشار ،المصدر السابق ، ص٦٣٥ .
٤٣.محمد علي محمد ، المصدر السابق،ص٢٨٥ .